مدينة الصدر .. من تحدي الدكتاتورية الى تحدي الارهاب

محمد فرحان

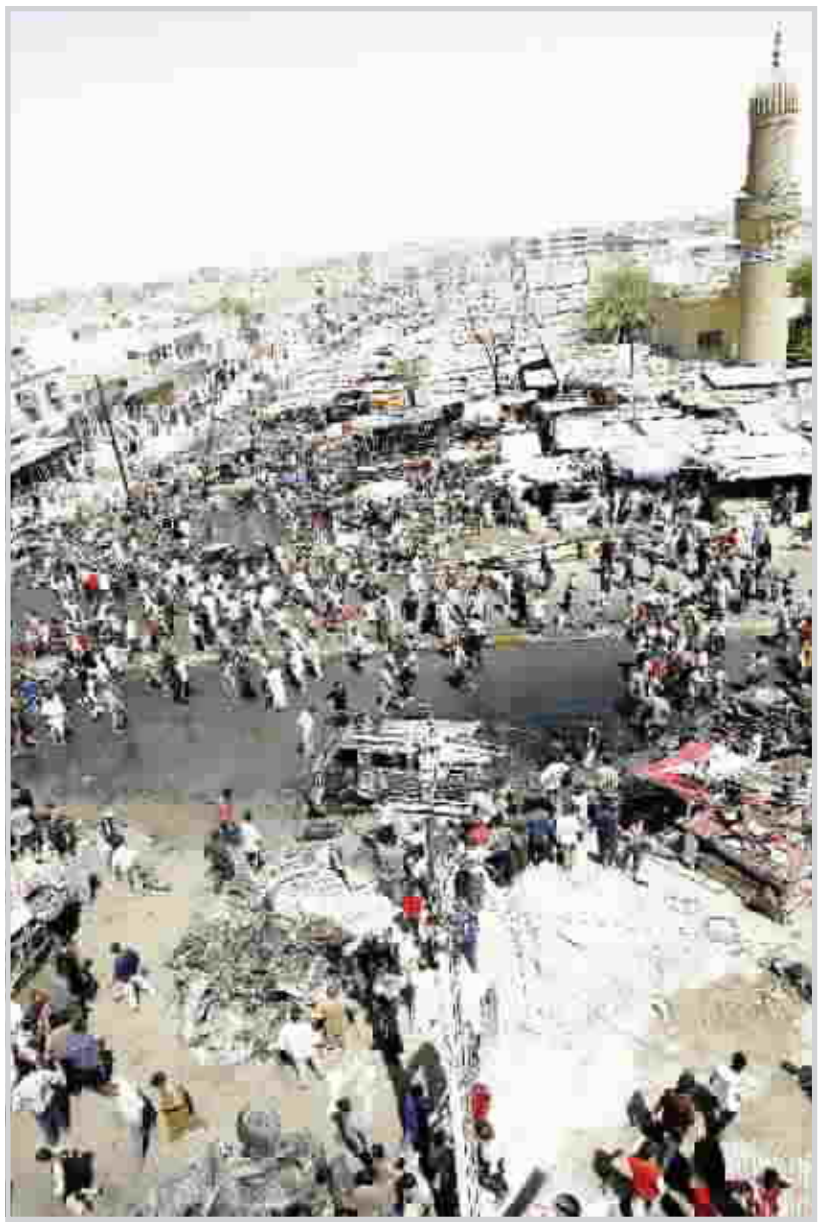

الجريمة البشعة التي جرت تفاصيلها يوم أمس في مدينة الصدر، تعكس واقعاً فجائعياً مريراً تعرضت وتتعرض له هذه المدينة كلما تغير نظام الحكم في العراق، كأن قدر هذه المدينة أن تدفع ثمن دموية الطغاة، وتكون مسرحا لجرائم مجموعة شاذة من البشر مهزومة تاريخياً، لا يمكنهم التعامل معها الاّ بوصفها بقايا دولة دكتاتورية مبادة.

فالمراقب للأحداث لن يجهد كثيراً في تشخيص الحرب التي أعلنت ضد هذه المدينة، وما يواجهه أهالي هذه المدينة المظلومة صورة حقيقية ودقيقة لما يواجه العراقيين من حروب الهوية من قبل زمر ارهابية ترفض حتى التنازلات التي تقدمها الحكومة لهم في مشروع مصالحتها وحوارها.

البعثيون والارهابيون وبعض الجهات مع دور قذر مساند من قبل مساحة كبيرة من الاعلام العربي يشيع الرعب والتقتيل بين أهالي مدينة قدمت الضحايا تلو الضحايا منذ ما يقارب الخمسة عقود.

والظلم التاريخي الذي تعرضت له المدينة معلوم للجميع. برغم الدور البشري والثقافي والاقتصادي الذي قدمته هذه المدينة. والضغوطات الهائلة التي مورست ضدها معروفة للجميع، وقطاعات كبيرة من سكان بغداد عجزت عما قام به الاهالي في مواجهة آلة الاحتلال في مرحلة ما بعد سقوط صنم بغداد.

وهناك غمط ملموس لحق بدور هذه المدينة لما قامت وتقوم به هذه في صياغة جزء مهم من تاريخ بغداد عموماً منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى انعطافة ٩/٤,

فطالما سكنت هذه المدينة خيال الرؤساء والطغاة وكبار قتلة العصر، كنموذج لمجموعة بشرية مقاومة ترفض الظلم، وتقدم كل شيء ولا تحصل على شيء في كل المراحل السياسية التي مرت بالبلاد،فسيق منهم رجال ونساء كضحايا لمحارق حروب الجنرالات، وصنعت المدينة أبطالا ملأوا سجون الطغاة حتى آخر سقوط لآخر دكتاتور.

وحتى حين اختار قطاع عريض من أبناء المدينة دورهم كمقاومين واضحين للاحتلال الامريكي دون مزايدات سياسية ومكاسب مادية من دول ومنظمات، تحدى أبناء هذه المدينة القوات الامريكية بعددها وآلتها العسكرية،وسقط عدد غير قليل من أبنائها في معارك أشهر من ان يعاد فيها الكلام هنا.

ففي الوقت الذي تدعي فيه أطراف عديدة مقاومة الاحتلال وتخفي وجهها بألف لثام، فأن عدداً من أهالي هذه المدينة قاوموا .ومن دون خوف أو تلثم. المحتل من دون استجداء للداني والبعيد مثلما فعل ويفعل متشدقو مقاومة المحتل من الذين يتنقلون بين مدن وعواصم عربية وإسلامية وحتى أوروبية ليقفوا على أبواب ساستها وأثريائها وتجار حروبها.

فما الذي جناه ابناء المدينة من مواقف كهذه؟

لست هنا بصدد الاجابة لانها معروفة ولست بصدد الخوض في تحليلات سياسية حول الهجمة العنيفة التي يتعرض لها سكان هذه المدينة بقدر ما أرغب في تسليط الضوء على نكران الجميل الذي تقابل به مثل هذه المدينة من قبل كل الحكومات المتعاقبة، ففضلا عن التعالي الذي يتم التعامل به معها، وبغض النظر عن الظلم التاريخي الذي يلاحقها. لم تتوقف المدينة بكل أدوارها وتحولاتها عن تحدي الطاغية، وكسرت جبروته، ففي الوقت الذي كان الكثير من رجالات الحكم الآن يشكلون صورة المعارضة لنظام صدام، تصدى أهالي المدينة على ضعفهم وقلة حيلتهم إلى أقسى واعتى آلة عسكرية دكتاتورية،دون الخوض في تنظيرات مواجهة الاستبداد وتفكيكه.

ويتذكر من يتذكر كيف أعدم صدام عشرات الآلاف من أبنائها نهاية السبعينيات، وكيف كانت قطاعات المدينة تستقدم المناضلين والمعارضين.ويتذكر من يتذكر كيف زحفت دبابات صدام وزبانيته عابرة القناة نحو المدينة ودكتها وهدمت البيوت على ساكنيها، وكيف حاصرت اعدادا من البشر في حسينيات وأزقة،وكيف وقف الاهالي في وجه أجهزة النظام ومخابراته، حتى ان أحد الصحفيين الاجانب قام بجرد الاقراص التي سرقت من دوائر الامن والمخابرات التي ظهر فيها عراقيون يعذبون وتوصل عبر الصور والوثائق إلى ان ٩٠ بالمئة من صور التعذيب عائدة لسكان ضاحية واحدة من ضواحي بغداد هي مدينة الصدر.

سكان المدينة ذاتهم اوصلوا عدداً غير قليل من الساسة والنواب إلى سدة الحكم والبرلمان، أوصلوهم بأصواتهم التي اعطوها إياهم على أمل ان تقوم مدينتهم من رماد فقرها وظلمها، بينما تفكر اطراف عريضة من هذه الحكومة بإعادة معذبيهم من جديد لواجهة الاحداث،وتقدم الامتيازات والتنازلات للملثمين ولابسي الاحزمة الناسفة، قتلة الامس يعودون بثوب جديد.

هل يمكن للمرء ان يتخيل مأساة مدينة في العالم على هذا النحو، ان يتخيل هذا القدر من الظلم بحق مدينة زودت جامعات العراق وملاعبه وصحفه ومؤسساته وجامعاته ومحاكمه وجيوشه بهذا العدد من المبدعين والعلماء والضحايا والسجناء والمعدومين والرياضيين والكتاب والصحفيين، وتعجز حكومتها عن تامين لقمة عيش لسكانها، لا بل تأمين حياة أطفالهم ونسائهم فضلا عن تأمين فرص العمل للعاطلين فيها؟

لم تعان مدينة في التاريخ مثلما عانت مدينة الصدر، فمنذ ستينيات القرن المنصرم وهي تنزف دماً.

هل حصلت المدينة على بعض حقوقها المشروعة من كل الحكومات التي مرت على العراق؟

لم تحصل المدينة ولو على جزء قليل من حقها في ثروات العراق العديدة على الرغم من أنها شكلت ثروة بشرية غنية لمفاصل مهمة وعديدة من حركة الحياة بكل مجالاتها في بغداد والعراق عموماً.

هذه المدينة التي قررت ان تنزع عنها ثوب القهر والظلم، بعد سقوط الطاغية لتمارس دورها في الحياة السياسية والاقتصادية، او تطمح بشيء من التطوير السكاني والاجتماعي لم يناسب ظهورها قتلة الامس العائدين بلباس الذباحين، العائدين بنغمة المقاومة، وهم أول من سلم العراق للمحتل.

ورغبة أهالي هذه المدينة في بناء عراق حر كريم كشف عورة الكثير ممن يدعون مقاومة المحتل بينما يتوسلون بقاءهم سرا.

يمكن فهم بعض المقدمات التي سبقت مذبحة (سوق الاولى) بالتلفيق الذي روجت له بعض وسائل الاعلام العربي وهي تنشر أو تذيع خبرا حول قيام القوات الامريكية بتحرير رهائن يتجاوز عددهم المئة في مدينة الصدر، الا يقدم هذا التلفيق تحريضا وتسويغا للهجوم على مدينة لا تجد سكنا لسكانها، لتحتجز مئات الرهان؟! والاخطر من ذلك هو اشاعة بعض ممن يشارك في حكم البلاد . من الملتحقين بالعملية السياسية . الذين يتحدثون عن ان المدينة تتعرض لردات فعل من قبل اطراف اخرى في بغداد. اي ضحالة وصل اليها الفهم السياسي لأناس يشاركون في حكم العراق؟

اهالي مدينة الصدر ضحايا يعرفون قتلتهم، فالضحية معروفة والقاتل معروف، فلنقلها بشيء من الوضوح، انها حرب إبادة يتعرض لها الابرياء من سكان مدينة لم تستقر شهرا منذ اكثر من ثلاثين عاماً، فالبعثيون والارهابيون ورافضو المصالحة والاعلام العربي اشتركوا جميعا في مذبحة يوم أمس.

والجريمة التي وقعت في مدخل شارع (الداخل) التي اودت بحياة أكثر من ستين بريئاً، وعشرات الجرحى، مرحلة مهمة في حروب الهوية التي تجري فصولها بتخطيط في العراق، وتشنها أطراف رافضة لمشروع (المصالحة) والحوار، بمعونة الزرقاويين وحاضنيهم في مدن وقصبات وقرى بعينها.

ثمة صمت يتواطأ عليه العديد من القوى لما تتعرض له هذه المدينة، فبغض النظر عن مصالح الامريكان مع بعض الجماعات العراقية ومصالحها المتداخلة معهم على حد تعبير خليلزاد، الا ان ثمة موافقة وصمتاً واضحاً من أطراف عراقية وعربية صريحة على ما تتعرض له هذه المدينة من عمليات ابادة على مرآى ومسمع من العراقيين والعرب رسميا وشعبيا، والا كيف يمكن فهم موقف الاعلام العربي من الكارثة التي أدت إلى تناثر اشلاء هذا العدد من الباعة والمارة في سوق شعبي؟ حتى تقوم فضائية عربية بنشر سبتايتل سريع هذا نصه: (١٠ قتلى في انفجار في سوق ببغداد) ليلة أمس، او تختار فضائية أخرى سبتايتل تحت عنوان (عاجل): هذا نصه أيضا: (بن لادن يتهم الشيعة بإبادة السنة في العراق ويتوعد بالرد)، في حين نقلت عدسات التلفزيون المشاهد الحية للاجساد البريئة التي ملأت مساحة كبيرة بحيث ظهر في صورة واحدة أكثر من هذا العدد الذي ذكرته فضائية تلفزيون دولة عربية كبيرة، وهوية الضحايا معروفة لابن لادن ومستقبلي قتلته في بغداد ومدن العراق.

متى سيقول القتلة كفى من دم الابرياء، متى سيتوقف الاعلام العربي الذي يعيش ازمة اخلاقية عن المشاركة في سفك دم العراقيين؟ فمنذ أيام وكل الفضائيات العربية قاطبة تتابع شعبيا ورسميا الهجمة الصهيونية على ابناء شعبنا في فلسطين في حين ان الذي حصل على ارض الواقع لا يتوازى مع ما سقط في بغداد ومدن العراق من شهداء، من دون ان يتحرك لهذا الاعلام جفن،او لسان،من دون ان تقدم فضائية واحدة تقريرا معقولا عن حوادث إبادة حدثت في براثا وغيرها.

يجب الا تعزل هذه الجريمة عن سياقها المؤطر بظروف المصالحة، وتحركات رئيس الوزراء، ومبادرته التي أوقفت نغمة التعصب الطائفي لقادة العراق، فالرجل ومنذ تسلمه رئاسة الوزراء كشف عن براغماتية صريحة، وجرأة على فتح كل الملفات والقنوات، وكبح، كلما توفرت الفرصة، السلوك الطائفي بسلوك وجرأة سياسيين يحسد عليهما، فضلا عن تحركه العربي لدعم مبادرته، وضع القتلة في زاوية محرجة وهو بصدد سلبهم الدعم المعنوي وربما المادي، في جولته العربية.

اما تشدد بعض الأطراف في الايغال في سفك الدم العراقي سيزيد الموضوع وضوحاً، ويعزلهم عن محيطهم الداخلي والخارجي على الرغم من مشكلة الميليشيات العالقة.

والامر الذي يحير المرء وهو يتابع بعض الساسة الذين لا يكفون منذ أن بدأت صفحة المصالحة والحوار عن ترديد نغمة اطلاق سراح السجناء، لم يتوقف هؤلاء عن المطالبة باطلاق سراح المعتقلين. اكثر من ثمانية الاف جثة في شهر واحد، ذهبوا ضحية الاغتيالات والتفجيرات،وهؤلاء لم يعقدوا مؤتمرا واحدا عن الامر. اعداد كبيرة من الابرياء ذهبوا بين اغتيال وتفجير وتصفية، وشغل هؤلاء الشاغل هو اطلاق سراح السجناء.

اننا مع اطلاق سراح الابرياء من السجناء،يجب ان تقوم الحكومة بتدقيق وتمحيص في ملفات هؤلاء وتطلق سراح من لم تثبت ادانته، الا ان الذي جرى ويجري في سياق تنازلات الحكومة من أجل مصالحة ستقود إلى الكثير من التنازلات نقول ان هذا لا ينفصل بأي حال من الاحوال عن حقيقة حرب هوية يمتنع الكثير عن تسميتها بحرفيتها،وتستغل خطوات الحكومة في فتح صفحة جديدة بتمرير بعض الاخطاء والحصول على تنازلات اوسع ستضعف الحكومة بقوة، ولا يحصل هذا بالطبع بعيدا عن حماية الامريكان ومباركتهم لمصالحها الجديدة المتداخلة مع أطراف الصراع.

في ظل وضع معقد كهذا يمارس الاعلام العربي لعبة خطرة ثمنها دم الابرياء من العراقيين هذه اللعبة التي ستلطخ تاريخ هذا الاعلام إلى الابد، فالاعلام الذي روج قبل مأساة مدينة الصدر لقصة وهمية تتحدث عن قيام القوات الامريكية بتحرير الرهائن من مناطق في مدينة الصدر، قدم مسوغا لحفنة من البعثيين ورافضي مشروع المصالحة والحوار لان يقدموا على جريمة يتحمل هذا الاعلام مسؤولية جزء كبير منها.

والمتابع لردود افعال وقراءات القنوات العربية لجريمة بهذا الحجم سيصدم من البرود ان لم نقل التشفي الذي تفضحه ممارسات لقنوات عربية وعراقية تسير في الاتجاه ذاته.فكلنا يتذكر حوادث تفجيرات مشابهة في بلدان عربية قريبة وبعيدة منها احداث عمان، ودهب والرياض ولم يكن عدد الضحايا ليتجاوز او يقترب من ضحايا حادث يوم أمس ونتذكر كيف قام الاعلام العربي بحملة عنيفة وحادة صنفت من قام بتلك التفجيرات بالقتلة، وبالفئة الضالة، وبالجماعة المجرمة، وانشغلت القنوات طوال أيام بتغطيات وتحليلات اخبارية عن الجماعات الارهابية وخلاياها النائمة. ولكن ازاء فاجعة مدينة الصدر مارست القنوات ذاتها صمتا مخزيا كشف عن خلل اخلاقي كبير وسادية مريضة تدفع باتجاه حرب معلنة على فئة عراقية محددة.

وهواجس سكان مدينة الصدر تتركز في الخوف من عودة الطغاة، وفي الظلم التاريخي الذي مورس ضدها، ظلم يمتد لأكثر من خمسة عقود دفع ويدفع ثمنه باهظا من دماء سكان المدينة.

المنظرون للمقاومة الذباحة يعلمون ان زمن البعث ولى، فسواء قبلوا بالحوار أم لا فأهالي مدينة الصدر باتوا على يقين انهم قدموا كل ما بقدرتهم لتوحيد الصف الوطني، وقاوموا الاحتلال الأمريكي وقبل ذلك قاوم اجدادهم الانكليز، ويعرفون جيدا ان المنطق السياسي يقول ان من قاوم الاحتلال في النجف وفي بغداد وغيرها لن يعجز عن استئصال حفنة من الذباحين.

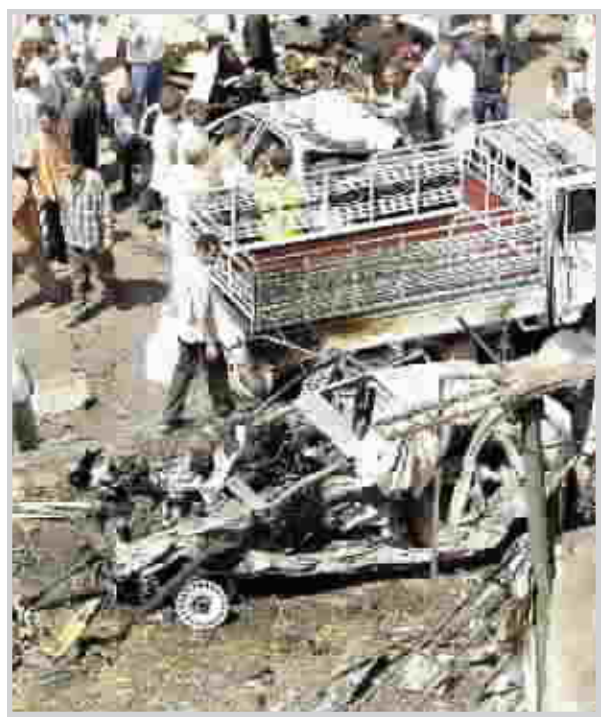

حول مجلس الأمن الوطني .. المهام والصلاحيات

الدكتور تيسير عبدالجبار الآلوسي*

مرة أخرى نجد لغة اللعبة الانتخابية، حيث مطالب كل فئة تدعو لمحاصصة أسها الأعظم (التقسيم الطائفي) الذي يضع أبناء المجتمع العراقي في حال من التعارض والتشرذم بما يمهد لمخططات أبعد.. حيث يطفو على السطح بحث محموم عن تسلّم منصب الأمين العام لمجلس الأمن الوطني من هذه الفئة الطائفية أو تلك..

ينبغي قبل كل شيء أنْ نتفق على أنّ جوهر العملية السياسية السلمية لا يمكن أن يمضي على أساس من هزالة وجود المؤسسة الحكومية وضعفها بخاصة في مجال وجوب ولزوم احتكار السلاح والقوة من قبل الحكومة صاحبة السلطة والسيادة باسم الدستور والشعب؛ وألا يكون في الوطن أيّ شريك في مجالات الجيش الوطني الموحد والشرطة المحلية صاحبة السلطة والسيادة على الشارع العراقي باسم القانون والقضاء العراقيين.. كما سيكون لزاما ألا تتعدد مراكز القرار داخل المؤسسة الواحدة وألا نجد سلطات لقوى الاختراقات الأجنبية والمحلية بأي مسمى كان..

وهكذا سيكون أول مهام مجلس الأمن الوطني توحيد مركز القرار السياسي الأمني، بخلق آليات التنسيق بين وزارات الداخلية والدفاع والمخابرات الوطنية وبقية الجهات المختصة بما يعني خضوع تلك المؤسسات للمجلس سياسيا على الرغم من استقلاليتها تنفيذيا ووحدتها في إطار مجلس الوزراء وسياقات العمل فيه.. لكن مجلسا مسؤولا وجديا فاعلا لا يمكنه أن يقوم من دون هذه المهمة التأسيسية...

ولكي نؤكد حرصنا على تنفيذ هذه المهمة وعلى تفعيل دور مجلس الأمن الوطني وجب تحديد صلاحياته بوضوح لكي يستطيع أعضاؤه ورئاسته أداء المهام بدقة.. ومن هنا وجب أن نمضي نحو القول بأن مجلس الأمن الوطني سيكون العقل الستراتيجي العراقي الذي ينهض بوضع الخطط الأمنية وآليات وضعها على أرض الواقع..

وبصرف النظر عمّن تقع سياسته في موضعٍ، بعضه يشكل مخاطر جدية كبيرة للوطن ولمجموع العراقيين، فإنّ التركيز يقع اليوم على كسب التأييد الأوسع للرؤية الموضوعية التي يمكنها أن تبدأ رحلة الإنقاذ من أجل التوجه نحو مشروع إعادة إعمار الذات وبناء ما تهدّم بل تعمير أرض السواد وإعادة وجهها المشرق حضارة روحية ومادية...

وفي مثل هذه المسيرة لا يوجد من يقف فوق القانون وفوق سلطته وسلطة مؤسسات المجتمع الأساسية فليس من مقدسٍ سيد مقابل شعب بفئاته ومواطنيه، تابع راكع بل الشعب كله هو السيد الذي يقرر عبر مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الحكومة التي تسير على وفق الدستور وقوانين تسنها المؤسسات التشريعية وتضبط موازينها ومساراتها المؤسسات القضائية...

فإذا انتهينا هنا من تسجيل موجز لمحاور رئيسة تشكل أبرز مهام مجلس الأمن الوطني نجد أنه من المناسب التوكيد من جديد على أن تبقى تشكيلته غير مترهلة ويكفي أن يتأسس على أبرز قطاعات الحركة الوطنية وممثليها سياسيا وعلى مستشارين وخبراء متخصصين يساعدون في وضع الخطط العلمية السليمة وعلى أن يكون رئيس الدولة رئيسا وأمينه العام من أكبر قائمة علمانية تلتزم توجها وطنيا غير منحاز لطائفة أو فكر طائفي أحادي انعزالي...

ذلك أنّ إشكالية الرئاسة والأمانة العامة تحدد إمكانات تطهير وزاراتنا من الاختراقات التي حلت بها حتى وصلت أعلى المؤسسة فيها.. وتمنع مواصلة توسيع قواعد الأصابع الأجنبية التي تغلغلت بعيدا حتى صارت تنفذ مهامها الإجرامية بحق أبناء شعبنا من مواقع رسمية..

هنا ستبدأ مسؤولية وطنية كبرى لمجلس الأمن الوطني بإعادة فرض إرادة القبضة القوية لدولة القانون واحترام حقوق الإنسان وأول أسس احترام حقوق العراقي الحفاظ على حياته وأمنه وتحقيق مطالبه... فهل سنلتفت إلى هذه الحقيقة؟ وهل سيكون لصوت الشعب العراقي دوره في رسم السياسات المنتظرة؟ وهل سيكون الاستحقاق الشعبي الصارخ فينا (كفي دما وكفي استهتارا بمصيرنا)؟.

إنّ الاستحقاق الأعلى وهو صاحب القدسية أن يحرم الدم العراقي المهدور وتعود القدسية للحرمات العراقية من حرمة البيت والمؤسسة الحكومية والمؤسسة التعليمية والصحية والخدمية وبخلاصتها وموجزها حرمة العراقي وكل ما يخدم وجوده الآمن الحر الإنساني الكريم..

* اكاديمي ومحلل سياسي ناشط في حقوق الانسان